

The Impact of Governance Indicators on Public Budget Transparency (An Analytical Study of a Sample of Arab Countries)

Abbas Khudair Abbas Al-Majmaie

Iraqi Electricity Company



Received: 7/6/2025

Revised: 29/7/2025

Accepted: 24/8/2025

Published online: 7/10/2025

Corresponding author

Email: amer_hazem@uomosul.edu.iq
audy_salem@uomosul.edu.iq

Citation: Al-Majmaie.A. (2025).
*The Impact of Governance Indicators
on Public Budget Transparency
(An Analytical Study of a Sample of
Arab Countries). International
Jordanian journal Aryam for
humanities and social sciences; IJJA,*
7(4).

<https://doi.org/10.65811/744>

Copyright:

The Author (s) ©2025. This article is an
open access article distributed under
the terms and conditions of the Creative
Commons Attribution 4.0 International
(CC BY 4.0) license.

[https://creativecommons.org/licenses
/by/4.0/](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

International Jordanian journal
Aryam for humanities and social
sciences: [Issn Online 3006-7286](https://doi.org/10.65811/744)

Abstract

This study aims to measure the impact of key governance indicators on budget transparency, based on the relationship between governance and budget transparency from a theoretical and institutional perspective. The study used panel data models to analyze the relationship between governance indicators (such as rule of law, control of corruption, voice and accountability) as explanatory variables and budget transparency as the dependent variable in nine Arab countries (Algeria, Egypt, Iraq, Jordan, Lebanon, Morocco, Sudan, Tunisia, and Saudi Arabia) over the period 2006–2023. Unbalanced panel data was used. The study concluded that control of corruption is not necessarily linked to the level of announced budget transparency. Furthermore, a well-established legal environment compels government authorities to commit to announcing budget details. Furthermore, media independence creates citizens' ability to hold the government accountable. These factors increase pressure on governments to be more transparent in preparing and implementing public budgets. The study recommends integrating political and legal governance tools into fiscal policies to create an integrated institutional environment that ensures budget transparency and subject it to oversight and accountability, thereby enhancing the efficient use of public resources and citizens' confidence in state institutions.

Keywords: governance, budget transparency, rule of law, control of corruption

أثر مؤشرات الحوكمة في شفافية الموازنة العامة

(دراسة تحليلية في عينة من الدول العربية)

المدرس الدكتور امير حازم عبدالرحمن^١، الأستاذ المساعد الدكتور عدي سالم علي^٢

^١العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق

^٢العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

الملخص: هدفت هذه الرسالة إلى بيان الضمانات القانونية لمساءلة الموظف العام في القانون العراقي والتونسي واللبناني. وقد تبين من خلال دراسة البحث أن هناك بعض القوانين التي يعمل بها كل من المشرعين العراقي والتونسي واللبناني، والتي تصب في مصلحة الموظف العام وعدالته أثناء محاسبته، وقد أظهرت الدراسة وجود نقص في بعض القوانين، والتي نأمل أن يأخذها المشرعون في الدول المقارنة بعين الاعتبار، وينصوا عليها بنص صريح وواضح لضمان حسن سير المحاسبة القانونية للموظف العام، وفقاً لقوانين عادلة وشفافة. وإذا كانت المرافق العامة هي الأدوات والوسائل التي تلبي بها الدولة الاحتياجات العامة للمجتمع، فإن الموظفين العموميين هم محركات المرافق لتحقيق أهدافها بكفاءة. وعلى الرغم من أن مبدأ الفعالية يقتضي من الإدارة منح الحرية في تأديب الموظف المخطئ، إلا أن الأمن الوظيفي وراحة البال يلعبان دوراً مهماً في تحفيزه وإخلاصه لتحمل مسؤوليته على أكمل وجه ممكن، لذلك، هناك مبدأ مفاده أنه يجب تنفيذ التأكيد بطريقة متسقة. اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي لوصف أسس ومبادئ مساءلة الموظف العام المقارنة بين القانون العراقي والتونسي واللبناني.

الكلمات الدالة: الحوكمة، شفافية الموازنة، سيادة القانون، السيطرة على الفساد.

المقدمة

تواجه الحكومات في العال المعاصر تحديات متزايدة في إدارة المال العام بفعالية وكفاءة، لا سيما في ظل تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وتنامي المطالب الشعبية بمزيد من الشفافية والمساءلة حول كيفية انفاق المال العام. ومع تصاعد أهمية التخصيص الرشيد للموارد العامة، برزت الحاجة إلى تعزيز الشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنات الحكومية، بوصفها أداة محورية لتجسيد أولويات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وتُعد الشفافية في الموازنة من المفاهيم الأساسية في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، حيث تمكّن المواطنين والجهات الرقابية من فهم كيفية إدارة الموارد العامة، وتقييم مدى كفاءة وعدالة تلك الإدارة. غير أن تحقيق الشفافية لا يرتبط فقط بتقنيات إعداد الموازنة، بل يتطلب بيئة مؤسسية سليمة، تتسم بالانضباط، والمساءلة، وسيادة القانون، وهي السمات التي تمثل جوهر مفهوم الحوكمة الرشيدة.

في هذا السياق، تكتسب الحوكمة، بمؤشراتها المتعددة مثل الصوت والمساءلة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، دورًا حيويًا في دعم الشفافية المالية، من خلال ضبط السلوك المؤسسي، وتقوية أدوات الرقابة، وضمان حق الوصول إلى المعلومات. ومن ثم، فإن العلاقة بين الحوكمة وشفافية الموازنة ليست علاقة شكلية أو إجرائية، بل علاقة بنيوية تعكس مدى التزام الدولة بالممارسات الديمقراطية والتنظيم المالي السليم.

وعلى الرغم من تعدد المبادرات الدولية التي سعت إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة، إلا أن العديد من الدول لا تزال تواجه فجوة واضحة بين النصوص القانونية والممارسات الفعلية، ما يجعل من الضروري دراسة هذه العلاقة بعمق، وتحليل العوامل التي تعزز أو تُعيق تأثير الحوكمة على شفافية الموازنة

اهمية البحث:

١. تسليط الضوء على دور الحوكمة في دعم الشفافية المالية وإدارة المال العام بكفاءة.
٢. بيان أثر مؤشرات الحوكمة – الصوت والمساءلة، سيادة القانون، مكافحة الفساد – في تحسين مستوى شفافية الموازنة.

٣. تعزيز الفهم المؤسسي لدى صانعي السياسات حول ضرورة دمج أدوات الحوكمة في إدارة الموازنة لتحقيق الاستدامة المالية.

مشكلة البحث:

رغم تبني عدد من الدول لإصلاحات مالية تهدف إلى تعزيز شفافية الموازنة، إلا أن هذه الجهود غالبًا ما تصطدم بضعف البنى المؤسسية المرتبطة بالحوكمة، كغياب المساءلة الحقيقية، وضعف سيادة القانون، واستمرار الفساد المالي والإداري. ومن هنا تبرز مشكلة البحث في التساؤل الآتي: إلى أي مدى تؤثر مؤشرات الحوكمة في تعزيز شفافية الموازنة العامة في الدول عينة البحث ؟

فرضية البحث:

توجد علاقة طردية معنوية بين مؤشرات الحوكمة (الصوت والمساءلة، سيادة القانون، السيطرة على الفساد) ومستوى شفافية الموازنة في الدول عينة البحث.

أهداف البحث:

١. تحليل العلاقة بين الحوكمة وشفافية الموازنة من منظور نظري ومؤسسي.
٢. قياس أثر مؤشرات الحوكمة الرئيسة على مستوى شفافية الموازنة العامة.
٣. تقديم توصيات عملية لصنّاع القرار لتحسين الشفافية المالية من خلال تحسين جودة الحوكمة.

منهج البحث:

استند البحث في جانبه التطبيقي على المنهج الكمي التحليلي باستخدام (Panel Data Models) لتحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة (مثل سيادة القانون، السيطرة على الفساد، الصوت والمساءلة) كمعيرات توضيحية وشفافية الموازنة كمتغير تابع في مجموعة من الدول العربية. تم اختيار عينة مكونة من ٩ دول عربية وفقًا لتوفر البيانات خلال الفترة الزمنية 2006-2023، وتم استخدام بيانات غير متوازنة (Unbalanced Panel Data)، نظرًا لاختلاف مدى توفر البيانات من دولة إلى أخرى عبر السنوات، وهي سمة شائعة في الدراسات متعددة الدول.

أولاً: الإطار المفاهيمي للحوكمة

ان الفلسفة وراء ظهور مفهوم الحوكمة هي نتيجة للتغير في دور الحكومة، بسبب عوامل معينة مثل تطور المعلومات وأهمية إعادة توزيع الأدوار بين جميع أصحاب المصلحة. إلى جانب ذلك، تحول الأنظمة المركزية إلى أنظمة لامركزية والانتقال من أنظمة ديمقراطية تمثيلية إلى أنظمة ديمقراطية مشاركة. وبالتالي، تحول الدولة إلى دولة متقدمة يلعب فيها القطاع الخاص الدور الأكبر.

أصبحت الحوكمة العامة أداة لتقديم أجندة جديدة للتنمية بعد أن ضمنت أن المساعدة المالية والفنية ستحقق أهدافها فقط من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة والنزاهة. وإن طبيعة القطاع العام المتنوعة والديناميكية تتطلب من الوكالات الحكومية استخدام ممارسات إدارية مثبتة وتقديم خدمات موثوقة ومرونة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة بالإضافة إلى الابتكار لتقديم خدمات جديدة ومختلفة (Alqooti,2020,16).

والحوكمة في القطاع العام هي قدرة الحكومة على تطوير عملية إدارة عامة كفوءة وفعالة وخاضعة للمساءلة مفتوحة لمشاركة المواطنين وتقوي الحكم الديمقراطي لا ان تضعفه، كما يعرف مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) الحوكمة بأنها "التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما، بما في ذلك: (أ) العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها. (ب) قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بفعالية (ج) احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم (Albassam,2015,2).

وذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الحوكمة على انها ممارسة السلطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية من اجل إدارة شؤون الدولة والمجتمع على جميع المستويات، وهذا ما يمكن المواطنين والجماعات من التعبير عن حقوقهم والدفاع عن مصالحهم وتأدية واجباتهم وتسوية خلافاتهم (MOPAN,2021,41).

تعد الحوكمة الرشيدة أمراً بالغ الأهمية لأي مجتمع يسعى إلى تعزيز تنميته الاقتصادية ورفاهية شعبه. وتعني الحوكمة، في أبسط صورها، القدرة على تحديد أهداف المجتمع، بالإضافة إلى القدرة على وضع برامج لتحقيقها. كما تتطلب الحوكمة تطبيقاً فعالاً ووسائل لتحقيق الاتساق بين جميع الأنشطة العديدة التي تقوم بها الحكومات بالتعاون مع حلفائها في القطاع الخاص. وأخيراً، تتطلب الحوكمة الرشيدة وسائل لمساءلة القادة عن جميع هذه الأنشطة، وضمان شفافية القطاع العام بما يكفي لتمكين المجتمع ووسائل الإعلام من رصد ما يتم إنجازه وأسبابه. ولبناء الحوكمة الرشيدة، لا بد من وجود عنصرين أساسيين على الأقل ، الأول هو مجموعة من المؤسسات التي يمكنها تشكيل طريقة اتخاذ

القرارات، وتوفير بعض الشرعية للإجراءات التي ينفذها القطاع العام. وإلى جانب توفير الشرعية، تعمل هذه المؤسسات، في أفضل الأحوال، على تعزيز الفعالية، وتساعد على إنجاز المهام الصعبة التي تنطوي عليها الحوكمة (Pereira,2022,6173).

وللحوكمة عدة ابعاد هي ذاتها مؤشرات الحوكمة العالمية (Bisogno & Ballesteros , 2021,5):

١. التصويت والمساءلة : والذي يلتقط تصورات مدى مشاركة المواطنين في اختيار حكومتهم وحرية التعبير وتكوين الجمعيات ووجود وسائل اعلام مستقلة .
٢. الاستقرار السياسي وغياب العنف: والذي يلتقط احتمال عد الاستقرار السياسي والعنف بما في ذلك الإرهاب.
٣. فعالية الحكومة : والذي يقيس مدى ادراك جودة الخدمات العامة وصياغة السياسات وتنفيذها ، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات
٤. الجودة التنظيمية : وهو ما يشير الى تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح التي تسمح بالتنمية في القطاع الخاص وتشجعها
٥. سيادة القانون: والذي يلتقط تصورات الثقة في قواعد المجتمع والاستعداد للالتزام بها وخاصة جودة تنفيذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف.
٦. السيطرة على الفساد: وهو مؤشر يلتقط تصورات مدى استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

ثانيا: شفافية الموازنة وأبعادها النظرية

تعد شفافية الموازنة خطوة مهمة للمسؤولين لضمان استخدام الموارد بشكل عادل ومناسب. تعتبر هذه الشفافية بالغة الأهمية لأنها تجعل الحكومة مسؤولة أمام المواطنين، فضلا عن أنها عامل مهم وضروري لمنع عدم تناسق المعلومات في الحكومات ومنع الفساد، إن الشفافية الكافية في مراحل إعداد الموازنة وتنفيذها ومراقبتها ستساهم بشكل كبير في الحد من الفساد. وتعرف شفافية الموازنة بأنها إتاحة المعلومات العامة حول إجراءات ومعاملات وقرارات الحكومات وتعد شافية الموازنة عنصر أساسي في عملية اصلاح الحوكمة (Cimpoeru & Cimpoeru , 2015 ,147).

كما انها مبدأ يضمن حرية حصول الجميع على إمكانية الوصول او حرية الحصول على المعلومات المتعلقة بإدارة الحكومة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالسياسات، وعملية صياغتها وتنفيذها،

ونتاؤها تعني الشفافية إتاحة السياسات للرقابة العامة، وأن تكون المعلومات المعنية متاحة للجمهور حول جميع جوانب السياسة الحكومية، وتعني الشفافية انفتاحاً حقيقياً وشاملاً، وتتيح مساحة لجميع فئات المجتمع للمشاركة بفعالية في عملية إدارة الموارد العامة. ويؤمل أن يؤدي انفتاح المعلومات إلى منافسة سياسية صحية ومتسامحة، وأن تُبنى السياسات على التفضيلات العامة (Fathirah & et.al.,2024,1174).

ويذكر (Yildiz,2022) بأنها عرض واجبات الدولة و وظائفها والمعلومات المتعلقة بإدارة المالية العامة (النفقات العامة، الضرائب، الاقتراض... الخ) بالإضافة إلى الخطط والاهداف المتعلقة بإدارة المالية العامة والسياسات الاقتصادية بطريقة واضحة ومفهومة ومنظمة وبما يضمن الموثوقية فيها (Yildiz,2022,37).

وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى شفافية الموازنة بأنها الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المالية ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة منهجية. وبناءً على ذلك، تنطلق حركات شفافية الموازنة من افتراض أن تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية الموازنة سيؤدي إلى تحسين نتائج الديمقراطية والتنمية في المقابل يُصعب طول الموازنة العامة وتعقيدها على المواطن العادي فهمها، وأن الوصول إلى معلومات الموازنة وعملياتها يُمكن المواطنين بوضوح من الاستجابة بطرق قد تحسن حياتهم (Albassam,2015,94-95).

وتتمثل فوائد شفافية الموازنة التي ذكرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Yildiz,2022.42-43):

- المساءلة (المسؤولية عن تقديم الحساب): أن الانفتاح فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة ضروري لضمان إمكانية محاسبة الممثلين والمسؤولين على الفعالية والكفاءة.
- النزاهة: لا يتم إساءة استخدام الإنفاق العام من خلال الهدر وسوء الاستخدام فحسب، بل إنه أيضاً مفتوح للأنشطة الاحتيالية وفي هذا الصدد، تعد شفافية الميزانية هي السياسة الأفضل لمنع الفساد والحفاظ على معايير عالية من النزاهة.
- الشمولية: تؤثر قرارات الموازنة على مصالح ومستويات معيشة مختلف الأفراد والفئات في المجتمع. وتشرك الشفافية شريحة أكبر من المجتمع في عملية الموازنة من خلال تضمين المعلومات والنقاشات الشاملة حول آثار سياسات الموازنة
- الثقة: إن عملية إعداد الموازنة المفتوحة والشفافة تعمل على زيادة ثقة المجتمع المدني في الدولة من خلال جعله يعتقد أن الضرائب التي يدفعها يتم استخدامها بفعالية وكفاءة.

- الجودة: ومن خلال الموازنة الشفافة والشاملة، سيتم تحقيق نتائج مالية أفضل، ودعم السياسات العامة الأكثر مسؤولية وفعالية وعدالة، ورفع مستوى الجودة في تقديم الخدمات العامة.

ثالثا : ابعاد الحوكمة ودورها في تعزيز شفافية الموازنة

تُعد الحوكمة أحد المرتكزات الأساسية لتعزيز شفافية الموازنة العامة، إذ تسهم مؤشرات الحوكمة بأبعادها المختلفة في خلق بيئة مؤسسية تُلزم الحكومات بالإفصاح عن المعلومات المالية وتمكين الرقابة المجتمعية. ومن ثم، فإن العلاقة بين الحوكمة وشفافية الموازنة تمثل محورا جوهريا في فهم مدى التزام الدول بمبادئ الإدارة الرشيدة للمال العام.

ان إصلاحات الحوكمة يرافقها تدابير لتعزيز قدرة المواطنين على التصرف بناءً المعلومات المتاحة من الموازنة فضلا عن انها تترك اثارا إيجابيا على الفساد (Albassam,2015,97).

كما ان ممارسات الحوكمة مثل سيادة القانون تعد شرطاً لمستويات عالية من أنظمة التعليم والصحة، وبالتالي فإن جودة الحوكمة تؤدي الى عمل حكومي أكثر كفاءة وفعالية مما يؤدي الى مستويات عالية من التنمية البشرية والاقتصادية (Albassam,2015,97).

ومن ناحية أخرى فان الدول التي تتمتع ببيئة سياسية مستقرة وحكومات قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة وشفافة، تتمتع بقدرة تنافسية أكبر من غيرها، وتتمتع بمستوى عالٍ من التنمية المستدامة وجميع هذه الابعاد تترك تأثيراً أكبر على شفافية الموازنة (Cimpoeru & Cimpoeru , 2015, 151).

وتحد سيادة القانون في الدولة من الطرق الانتهازية للسياسيين من خلال محاسبتهم على افعالهم، وهذا يعني ممارستهم لوظائفهم بما يتوافق مع الأطر المؤسسية والقانونية بالإضافة الى مسؤولياتهم، ولكي يكون السياسيون مسؤولين يطلب منهم تطبيق سياسات ترتبط بشفافية الموازنة من خلال كيفية جمعهم للموارد وإدارتها (من منظور سابق) والنتائج المحققة (من منظور لاحق). وعليه لا يقتصر مفهوم شفافية الموازنة على إقرارها فحسب بل يشمل أيضا تنفيذها وإتاحة فرص المشاركة العامة في العملية ودور مؤسسات الرقابة مثل السلطة التشريعية وغيرها (Bisogno & Ballesteros , 2021,6).

و تُعزز للأطر القانونية المتينة، وآليات الرقابة المستقلة، وبيئة إعلامية حرة الأثر الإيجابي لشفافية الموازنة، في حين أن ضعف الضوابط المؤسسية أو ممارسات الإفصاح الانتقائية قد تُقوّض هذه الشفافية (Abbasov, 2025,125).

ومن زاوية أخرى فان القوانين التي تفرض الكشف عن المعلومات الحكومية هي إدارة قوية في تعزيز

شفافية الحكومة وتقليل معلومات عدم التماثل وسد الفجوة بين المسؤولين والناخبين، فضلاً عن انت القواعد المالية تعد أداة لتحسين الأداء المالي بما يوفر نتائج الانضباط السياسي كما ان هذه القوانين يمكن ان تساعد في تعزيز مصداقية السياسات المالية وزيادة المساءلة وبالتالي شفافية الموازنة فيها (Mensah & Qi, 2012, 7-8).

وتجدر الإشارة الى ان المشاركة في الانتخابات الحكومية لها تأثير إيجابي على الشفافية اذ ان المنافسة السياسية والسلطة التشاركية هي دافع إيجابي لزيادة الشفافية (Mensah & Qi, 2012, 6). الى جانب ذلك فان توفير حرية التصويت كأحد ركائز الحوكمة تعد من الحقوق الأساسية للمواطنين وهي تبين أن يكونوا على دراية بما تفعله الحكومة وأسبابه. وفي حالات العلاقة بين الوكيل والموكل، يحق للمواطنين أن يكونوا على دراية بسلوك وكلائهم، خاصة عندما يكون الوكلاء حكومات أو منظمات دولية، ويكون الوكلاء هم عامة الناس. ولكن، إلى جانب حجج حقوق الإنسان وكفاءة السوق، تعد الشفافية أيضاً أمراً بالغ الأهمية للتنمية البشرية، لأنها توفر حوافز لإعادة التوزيع والشمولية (Harmaner, 2023, 26). كما يشير (World Bank) أن فعالية الحكومة في إدارة المال العام كأحد مرتكزات الحوكمة، وخاصة من خلال إصلاحات الإدارة المالية العامة (PFM)، والبيئة المؤسسية القوية تُمكن المواطنين من مراقبة الإنفاق العام بفعالية، لها ارتباط بشكل وثيق بمستوى شفافية الموازنة (World Bank, 2020, 182).

رابعاً: قياس اثر بعض متغيرات الحوكمة في شفافية الموازنة

١- وصف متغيرات البحث

لغرض اثبات فرضيات البحث تم اعتماد بعض مؤشرات الحوكمة الصادرة عن مؤشرات التنمية الدولية وهي كلا من (السيطرة على الفساد - سيادة القانون - الصوت والمساءلة) والتي تمثل المتغيرات التوضيحية. اما المتغير التابع فقد تم الاعتماد على مؤشر الموازنة المفتوحة الذي ثمره مبادرة الموازنة المفتوحة وهي جزء من برنامج الشراكة الدولية للموازنة (IBP)، الذي اسسه مركز اوليات الموازنة والسياسات، ومنذ عام ٢٠٠٦، أجرت الشراكة الدولية للموازنة (IBP) مسح الميزانية المفتوحة (OBS)، وهو المقياس الوحيد المستقل، والمقارن، والمنشور بانتظام حول شفافية الميزانية، والمشاركة العامة، والرقابة في جميع أنحاء العالم.

ويقىس مؤشر الموازنة المفتوحة ثلاث ركائز هي شفافية الموازنة والمشاركة العامة والرقابة على الموازنة وسيتم استخدام مؤشر الشفافية في دراستنا، اذ يُقيّم هذا المحور مدى توافر ثماني وثائق أساسية للموازنة وشموليتها للجمهور خلال مراحل دورة الموازنة: الصياغة، والموافقة، والتنفيذ،

والتدقيق. وتستند درجة الشفافية إلى ١٠٩ مؤشرات، وتعتبر شراكة الموازنة الدولية (IBP) أن الحصول على درجة ٦١ أو أكثر يُعدّ معيارًا للشفافية الكافية التي تُمكن المواطنين من المشاركة والفهم (IBP,2023,2)

الجدول (١) وصف التعريف بمتغيرات البحث

المتغير المعتمد			
المتغير	المؤشر	الرمز	
شفافية الموازنة	الشفافية	transparency	
المتغيرات المستقلة (التوضيحية)			
مؤشرات الحوكمة	المؤشر	الرمز	التأثير المتوقع
	السيطرة على الفساد	Controlling	+
	سيادة القانون	rule	+
	الصوت والمساءلة	Voice	+

المصدر : من اعداد الباحثين

ووفقا للجدول أعلاه سيكون انموذج التقدير بالصيغة الاتية:

$$transparency = f(Controlling, rule, Voice)$$

والتي بدورها تمثل أساس لبناء المعادلة القياسية الاتية:

$$transparency = \beta_0 + \beta_1 Controlling + \beta_2 rule + \beta_3 Voice + \varepsilon_i$$

عينة البحث تمثلت بـ (الجزائر ، مصر ، العراق ، الأردن ، لبنان ، المغرب ، السودان ، تونس ، السعودية) وشملت المدة ٢٠٢٣-٢٠٠٦ بحسب ما متوفر من مشاهدات خلال هذه المدة.

وتتطابق عينة البحث مع نماذج البيانات المزدوجة غير المتوازنة (Unbalanced Panel Data Models) وهي احدى طرق التحليل التي تكون معها المجموعات غير متوازنة او غير مكتملة بسبب نقص او غير ذلك وتؤدي هذه السيناريوهات الى مجاميع غير مكتملة (Baltagi,2005,165-166). والصيغة الأساسية له

$$Y_{it} = \beta_0(i) + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad T = 1, 2, \dots, T(1)$$

حيث ان N: عدد المشاهدات المقطعية ، T: الفترات الزمنية ، K: المعاملات المقدرة ويكون الانموذج بثلاث اشكال رئيسية

- انموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) (PRM)

- انموذج الانحدار الثابت (Fixed Effect Model) (FEM)

- انموذج الانحدار العشوائي (REF) (Random Effect Model)

(Wooldridge,2010,259)

تقدير الأنموذج ومناقشة النتائج

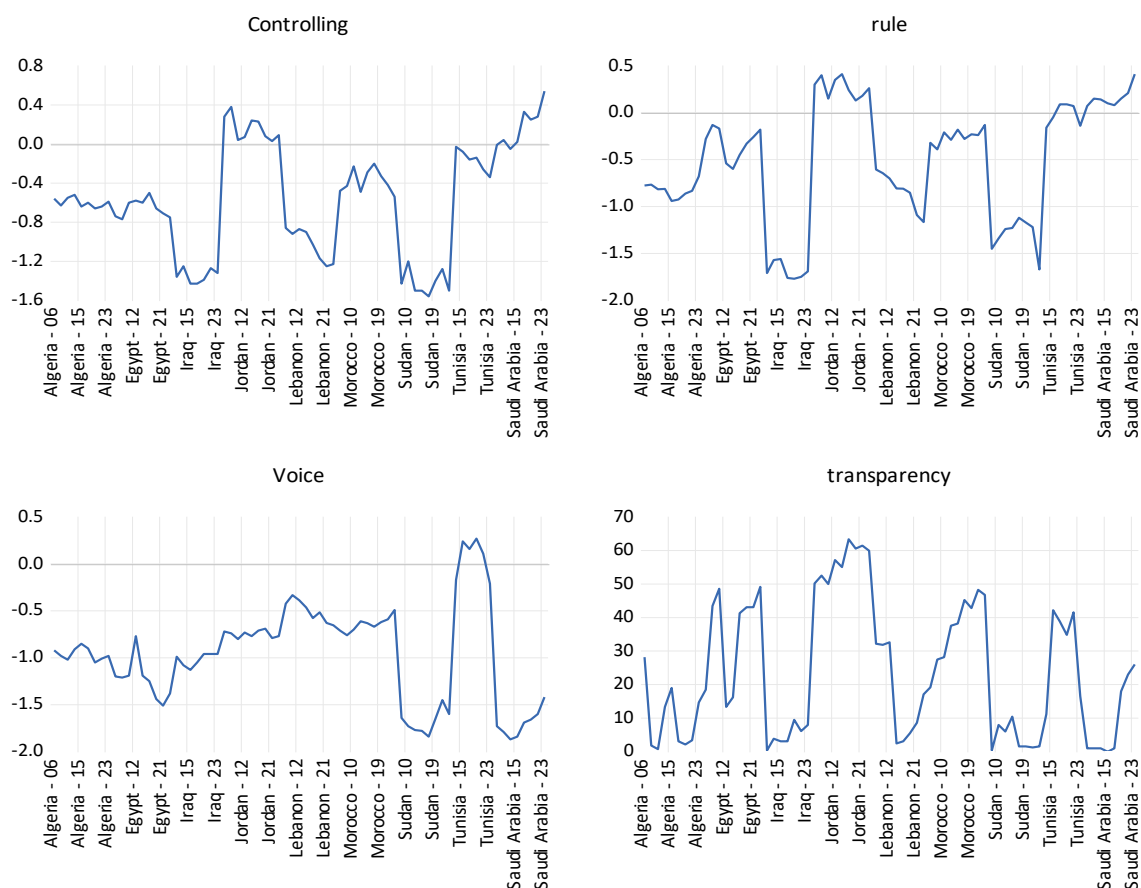
أ- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث
تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (PP - Fisher) ، والنتائج أظهرت أن معظم المتغيرات مستقرة إما في المستوى أو في الفرق الأول. وهذا يعني أن البيانات مؤهلة لاستخدام نماذج البيانات المزدوجة غير المتوازنة (Unbalanced Panel Data Models).

الجدول (٢) اختبار استقرارية متغيرات البحث

PP - Fisher

VARIABLES	LEVEL		FIRST DIFFERENCE	
	t-Statistic	p-value	t-Statistic	p-value
transparency	35.6957	0.0077	-	-
Controlling	15.1618	0.6508	56.3579	0.0000
rule	14.3070	0.7089	34.5260	0.0108
Voice	29.7697	0.0397	-	-

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10



الشكل (١) الرسوم البيانية للبيانات المزدوجة لمتغيرات البحث وبصيغتها الخطية
المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

ب- اختبار الاعتماد المشترك للمقاطع العرضية

جدول (٣) اختبار الاعتماد المشترك للمقاطع العرضية

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
	Equation: Untitled		
	Periods included: 9		
	Cross-sections included: 9		
Total panel (unbalanced) observations: 73			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Prob.	d.f.	Statistic	Test
0.0000	36	81.14842	Breusch-Pagan LM
0.0000		5.320792	Pesaran scaled LM
0.9586		-0.051924	Pesaran CD

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

The Impact of Governance Indicators on Public Budget Transparency
(An Analytical Study of a Sample of Arab Countries)

تتيح اختبار الاعتماد المشترك للمقاطع العرضية فحص ما إذا كانت هناك ترابطات بين بوابي الوحدات المختلفة (الدول) في نموذج Panel، وهو أمر مهم جداً لتحديد ما إذا كان النموذج يعاني من مشاكل في الافتراضات الكامنة. ويدل الاختباران الأول والثاني من خلال المعنوية على وجود ارتباط معنوي بين المقاطع العرضية في البوابي.

ج- اختبار مضاعف لاغرانج Lagrange Multiplier

جدول (٤) اختبار مضاعف لاغرانج

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided			
(all others) alternatives			
Test Hypothesis			
Both	Time	Cross-section	
75.05098	2.667935	72.38304	Breusch-Pagan
(0.0000)	(0.1024)	(0.0000)	
4.860964	-1.633382	8.507822	Honda
(0.0000)	(0.9488)	(0.0000)	
4.813946	-1.633382	8.507822	King-Wu
(0.0000)	(0.9488)	(0.0000)	
2.767664	-1.514743	11.41249	Standardized Honda
(0.0028)	(0.9351)	(0.0000)	
2.705967	-1.514743	11.41249	Standardized King-Wu
(0.0034)	(0.9351)	(0.0000)	
72.38304	--	--	Gourieroux, et al.
(0.0000)			

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

من خلال اختبار مضاعف لاغرانج ومعنوية هناك دليل قوي على وجود تأثيرات مقطعية، ومن خلال مستوى المعنوية للزمن لا يوجد دليل على وجود تأثيرات زمنية (Time effects) في العينة. وهذا يدل على ان نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل مقارنة بالنموذج التجميعي.

جدول (٥) نتائج تقدير اثر بعض مؤشرات الحوكمة في شفافية الموازنة وفقا للنموذج العشوائي

Dependent Variable: TRANSPARENCY	
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)	
	Date: 05/27/25 Time: 23:54
	Sample: 2006 2023
	Periods included: 9
	Cross-sections included: 9

Total panel (unbalanced) observations: 73				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.119146	7.647659	46.79714	C
0.0420	2.071564	6.500408	13.46601	VOICE
0.0004	3.759442	7.450639	28.01025	RULE
0.4876	-0.697908	8.423086	-5.878540	CONTROLLING
R-squared			0.285176	
Adjusted R-squared			0.254097	
S.E. of regression			9.062367	
F-statistic			9.175762	
Prob(F-statistic)			0.000035	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

جدول (٦) نتائج تقدير اثر بعض مؤشرات الحوكمة في شفافية الموازنة وفقا للنموذج التجميعي

Dependent Variable: TRANSPARENCY				
Method: Panel Least Squares				
Date: 05/27/25 Time: 23:51				
Sample: 2006 2023				
Periods included: 9				
Cross-sections included: 9				
Total panel (unbalanced) observations: 73				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.62914	3.624497	42.14979	C
0.0004	3.734298	3.187208	11.90198	VOICE
0.0000	4.807236	6.704078	32.22809	RULE
0.0334	-2.171036	7.466193	-16.20937	CONTROLLING
R-squared			0.548150	
Adjusted R-squared			0.528504	
S.E. of regression			13.84308	
F-statistic			27.90185	
Prob(F-statistic)			0.000000	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

د- اختبار Hausman

جدول (٧) اختبار Hausman للنموذج

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	3.023403	3	0.3880

تم إجراء اختبار Hausman لمقارنة نموذج التأثيرات الثابتة بنموذج التأثيرات العشوائية، وقد أظهرت النتائج أن قيمة إحصاء Chi-Sq بلغت (٣,٠٢٣) بدرجة حرية (٣) وقيمة احتمالية (p-value تساوي (٠,٣٨٨)، مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين النموذجين، وعليه فإن نموذج التأثيرات العشوائية يُعد الأنسب لتقدير العلاقات المدروسة.

جدول (٨) نتائج تقدير اثر بعض مؤشرات الحوكمة في شفافية الموازنة وفقا للنموذج الثابت

Cross-section random effects test equation:				
Dependent Variable: TRANSPARENCY				
Method: Panel Least Squares				
Date: 05/28/25 Time: 00:43				
Sample: 2006 2023				
Periods included: 9				
Cross-sections included: 9				
Total panel (unbalanced) observations: 73				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.071720	9.201502	55.86895	C
0.1546	1.441227	9.838727	14.17983	VOICE
0.0003	3.869189	8.990345	34.78534	RULE
0.8810	0.150272	10.37307	1.558782	CONTROLLING
R-squared			0.829076	
Adjusted R-squared			0.798253	
S.E. of regression			9.055178	
F-statistic			26.89848	
Prob(F-statistic)			0.000000	

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

هـ- مناقشة النتائج

أظهرت نتائج المعلمات المقررة وفقا للنموذج العشوائي انه هناك معنوية طردية بقيمة احتمالية (0.0004) وهي اقل من (٠,٠٥) لمؤشر الصوت والمساءلة في شفافية الموازنة وهذا يطابق الفرضيات والنظرية بوجود العلاقة الطردية وهذا يفسر انه كلما زادت حرية التعبير وتعدد الأحزاب واستقلالية

الاعلام يولد قدرة للمواطن على مساءلة الحكومة وهذه العناصر تعمل على زيادة الضغط على الحكومات لتكون أكثر شفافية في اعداد وتنفيذ الموازنات العامة.

اما بالنسبة لمؤشر سيادة القانون فقد جاء أيضا مطابقا للنظرية وبمعنوية إيجابية وباحتمالية اقل من (٠.٥) وتفسير ذلك ان تطبيق القوانين على الجميع، بما في ذلك الحكومة، فإن ذلك يخلق بيئة تُجبر صانعي القرار على الإفصاح عن البيانات المالية في موازاتها، فضلا عن ذلك فإن الدول التي تُحترم فيها سيادة القانون، تكون هناك هيئات رقابية ومحاسبية مستقلة تتابع تنفيذ الموازنة وتفصيلها وهذا يفرض على الحكومة اصدار كل ما يتعلق بالموازنة بصورة واضحة ومنتظمة.

اما فيما يخص مؤشر السيطرة على الفساد فقد جاء بقيمة (0.4876) وهي غير معنوية بعلاقته مع مؤشر شفافية الموازنة، اذ انه على الرغم من امتلاك الدول قوانين شفافية الموازنة وتقوم بنشر المعلومات المالية كواجهة فقط، الا انه تمارس الفساد في تنفيذ الموازنة نفسها.

الاستنتاجات

- ١- تؤدي الحوكمة الرشيدة، من خلال تعزيز مبادئها، إلى تهيئة بيئة مؤسسية تشجع على الشفافية المالية.
- ٢- تشير نتائج التحليل إلى أن السيطرة على الفساد ليست بالضرورة مرتبطة بمستوى شفافية الموازنة المُعلن، ما يعكس احتمال وجود فجوة بين التشريعات والسياسات الفعلية.
- ٣- بينت العلاقات أن وجود بيئة قانونية راسخة، تُجبر السلطات المالية على الالتزام بالإعلان عن تفاصيل الموازنة، وبالتالي تُحدّ من التلاعب والإنفاق غير المشروع.
- ٤- تشير العلاقة المعنوية بين المتغيرات التوضيحية والتابعة إلى أن الشفافية المالية لا تتحقق فقط من خلال السياسات المالية، بل ترتبط بشكل وثيق بالحوكمة الرشيدة ومتانة البيئة المؤسسية، بما يعزز من فاعلية الرقابة، ويحدّ من الفساد، ويزيد من ثقة المواطنين في إدارة المال العام.

المقترحات

- ١- ضرورة دعم حرية الصحافة ووسائل الإعلام بشكل اكبر كمكون أساسي في تعزيز الشفافية المالية، من خلال تمكينها من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالموازنة ونشرها للجمهور.
- ٢- تعزيز استقلالية القضاء والهيئات الرقابية لضمان محاسبة حقيقية لأي خلل أو فساد مالي مرتبط بالموازنة، على أن تكون هذه الجهات محمية من التدخلات السياسية.
- ٣- دمج أدوات الحوكمة السياسية والقانونية في السياسات المالية، بما يحقق بيئة مؤسسية متكاملة تضمن شفافية الموازنة، وتُخضعها للرقابة والمساءلة، بما يعزز من كفاءة استخدام الموارد العامة وثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

**The Impact of Governance Indicators on Public Budget Transparency
(An Analytical Study of a Sample of Arab Countries)**

References

Book:

Baltagi, B. H. (2005). *Econometric analysis of panel data* .(3rd ed.). John Wiley & Sons. England.

Wooldridge, J. M. (2010). *Econometric analysis of cross section and panel data* .(2nd ed.). The MIT Press. London, England.

Journal's Citation:

Abbasov, R. (2025). How budget transparency affects public trust in government: A comprehensive analysis. *iBusiness*, 17(2), 124–134.

Albassam, A. (2015). The influence of budget transparency on quality of governance. *Journal of Political Sciences & Public Affairs*, Special Issue: Political Science & Government Systems, 3(S1), 1–10.

Albassam, B. A. (2015). The influence of budget transparency on quality of governance. *Journal of Law and Governance*, 10(3), 93–110.

Alqooti, A. A. (2020). Public governance in the public sector: Literature review. *The International Journal of Business Ethics and Governance*, 3(3), 45–16.

Bisogno, M., & Cuadrado-Ballesteros, B. (2021). Budget transparency and governance quality: A cross-country analysis. *Public Management Review*, 1-22.

Cimpoeru, V. M., & Cimpoeru, V. (2015). Influence of Government Quality on Budgetary Transparency. *Scientific Papers of the University of Ruse*, Vol. 54, Series 5.2, 147–153.

Fathirah, D., Nirwana, & Haliah. (2024). Budget transparency and accountability in local government. *Asian Journal of Management Analytics*, 3(4), 1171–1184.

Matias-Pereira, J. (2022). Governance in the public sector: emphasis on better management, transparency and society participation. *Brazilian Journal of Development*, 8(9), 63172–63195.

Mensah, Y. M., & Qi, Y. (2012). Culturally preferred leadership styles, government budget transparency and perceived rule of law: An international analysis. *Rutgers Center for Governmental Accounting Education and Research Working Paper Series*.

Thesis:

Yildiz, H. D. (2022). *The relationship between budget transparency and democracy from perspective of budget right: An analysis in selected countries*. (Unpublished doctoral dissertation). Marmara University, Turkey.

Harmaner, E. (2023). *The relationship between budget transparency and corruption: An empirical analysis* (Unpublished master's thesis). Gümüşhane University, Turkey.

Website:

World Bank. (2020). *Enhancing government effectiveness and transparency: The fight against corruption*. Washington, DC: World Bank Group. Available at: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34555>.

MOPAN. (2021). *United Nations Development Programme (UNDP) MOPAN assessment report*. Multilateral Organisation Performance Assessment Network.

Available at: <https://www.mopan.org/content/dam/mopan/en/publications/our-work/evidence/undp/undp-2021/mopan-undp-assessment-report-2021.pdf>.

IBP. (2023). *Strengthening budget transparency and accountability in the Middle East and North Africa region*. International Budget Partnership.

Available at: www.internationalbudget.org/open-budget-survey.

<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators>

<https://internationalbudget.org>

The Impact of Governance Indicators on Public Budget Transparency
(An Analytical Study of a Sample of Arab Countries)

ملحق (١) بيانات الدول عينة البحث للمدة ٢٠٢٣-٢٠٠٦

Voice	rule	Controlling	transparency	year	country
-0.92	-0.78	-0.56	28	2006	Algeria
-0.98	-0.77	-0.63	2	2008	Algeria
-1.02	-0.82	-0.55	1	2010	Algeria
-0.91	-0.81	-0.52	13	2012	Algeria
-0.85	-0.94	-0.64	19	2015	Algeria
-0.9	-0.93	-0.6	3	2017	Algeria
-1.05	-0.86	-0.66	2	2019	Algeria
-1.01	-0.83	-0.64	3	2021	Algeria
-0.98	-0.68	-0.59	15	2023	Algeria
-1.2	-0.28	-0.74	19	2006	Egypt
-1.21	-0.13	-0.77	43	2008	Egypt
-1.19	-0.17	-0.6	49	2010	Egypt
-0.77	-0.54	-0.58	13	2012	Egypt
-1.19	-0.6	-0.6	16	2015	Egypt
-1.25	-0.45	-0.5	41	2017	Egypt
-1.44	-0.33	-0.66	43	2019	Egypt
-1.51	-0.26	-0.71	43	2021	Egypt
-1.38	-0.18	-0.75	49	2023	Egypt
-0.99	-1.71	-1.36	0	2010	Iraq
-1.08	-1.57	-1.25	4	2012	Iraq
-1.13	-1.56	-1.43	3	2015	Iraq
-1.05	-1.76	-1.43	3	2017	Iraq
-0.96	-1.77	-1.39	9	2019	Iraq
-0.96	-1.75	-1.27	6	2021	Iraq
-0.96	-1.69	-1.32	8	2023	Iraq
-0.72	0.3	0.28	50	2006	Jordan
-0.74	0.4	0.38	53	2008	Jordan
-0.8	0.15	0.04	50	2010	Jordan
-0.73	0.35	0.07	57	2012	Jordan
-0.77	0.41	0.24	55	2015	Jordan
-0.71	0.24	0.23	63	2017	Jordan
-0.69	0.13	0.08	61	2019	Jordan
-0.79	0.18	0.03	61	2021	Jordan
-0.77	0.26	0.09	60	2023	Jordan
-0.42	-0.61	-0.86	32	2008	Lebanon
-0.33	-0.64	-0.92	32	2010	Lebanon
-0.39	-0.70	-0.87	33	2012	Lebanon
-0.46	-0.81	-0.9	2	2015	Lebanon
-0.58	-0.81	-1.03	3	2017	Lebanon
-0.52	-0.85	-1.17	6	2019	Lebanon
-0.63	-1.09	-1.25	9	2021	Lebanon

-0.65	-1.17	-1.23	17	2023	Lebanon
-0.71	-0.32	-0.48	19	2006	Morocco
-0.76	-0.39	-0.43	28	2008	Morocco
-0.7	-0.21	-0.23	28	2010	Morocco
-0.61	-0.29	-0.49	38	2012	Morocco
-0.63	-0.18	-0.29	38	2015	Morocco
-0.67	-0.28	-0.2	45	2017	Morocco
-0.62	-0.23	-0.33	43	2019	Morocco
-0.59	-0.24	-0.42	48	2021	Morocco
-0.49	-0.13	-0.54	47	2023	Morocco
-1.64	-1.45	-1.43	0	2008	Sudan
-1.73	-1.34	-1.2	8	2010	Sudan
-1.77	-1.24	-1.5	6	2012	Sudan
-1.78	-1.23	-1.5	10	2015	Sudan
-1.84	-1.12	-1.56	2	2017	Sudan
-1.65	-1.17	-1.4	2	2019	Sudan
-1.45	-1.22	-1.28	1	2021	Sudan
-1.6	-1.67	-1.5	2	2023	Sudan
-0.17	-0.16	-0.03	11	2012	Tunisia
0.24	-0.05	-0.08	42	2015	Tunisia
0.16	0.09	-0.16	39	2017	Tunisia
0.27	0.09	-0.14	35	2019	Tunisia
0.11	0.07	-0.26	42	2021	Tunisia
-0.21	-0.14	-0.34	16	2023	Tunisia
-1.73	0.07	-0.01	1	2008	Saudi Arabia
-1.79	0.15	0.04	1	2010	Saudi Arabia
-1.87	0.14	-0.05	1	2012	Saudi Arabia
-1.84	0.1	0.02	0	2015	Saudi Arabia
-1.69	0.08	0.33	1	2017	Saudi Arabia
-1.66	0.15	0.25	18	2019	Saudi Arabia
-1.6	0.21	0.28	23	2021	Saudi Arabia
-1.42	0.41	0.54	26	2023	Saudi Arabia

المصدر:

<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators>

<https://internationalbudget.org>